

آراء الخليل بن أحمد النحوية و الصرفية في كتاب الأمالي لابن الشجري
Al-Khalil bin Ahmad's grammatical and morphological opinions in the book Al-Amali by Ibn Al-Shjari.

د. جاب الله بايزيد*، جامعة زيان عاشور
jaballahbaizid@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/6/2

تاريخ القبول: 2022/3/19

تاريخ الاستلام: 2022/2/10

ملخص:

إن المتعمق في التراث اللغوي النحوي و الصرفي يجد أنه معين لا ينضب فما زال يستنهض فكر الباحثين من كل حذب و صوب، k فيعملون عقولهم فيما بين أيديهم من موروث لغوي نحوي و صرفي، ولا سيما تراث المتقدمين من القدماء العرب نحو الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه و الفراء و ثعلب و ابن جني و غيرهم. وبناء على ذلك فقد كان استقراي لكتاب أمالي ابن الشجري، و استخراج الآراء الصرفية و النحوية للخليل بن أحمد و تصنيفها، و من ثم تناولها بالدرس و التحليل، في ضوء من كتابات القدماء و المحدثين، و بيان موقف ابن الشجري منها، محاولا معايشة القارئ لنص ابن الشجري الذي ورد فيه رأي للخليل - و ذلك في ضوء مما حددته من مباحث و مطالب، متخذاً المنهج الوصفي التحليلي في تناول تلك الآراء، و من ثم كان عنوان البحث " آراء الخليل بن أحمد الصرفية و النحوية في أمالي ابن الشجري، مبتغياً من ورائه التعرف على آراء الخليل بن أحمد الصرفية و النحوية في أمالي ابن الشجري، و تناولها بالدرس و التحليل، و من وبيان موقف ابن الشجري منها. الكلمات المفتاحية: أمالي ابن الشجري، الخليل بن أحمد، الآراء النحوية، الآراء الصرفية.

Abstract: The study of the linguistic heritage, grammatical and morphological, finds that it is an inexhaustible source, and it is still stimulating the thought of researchers. And a fox and a son of a genie and others. Based on that, it was an induction to the book of Amali Ibn Al-Shjari, extracting the morphological and grammatical views of Al-Khalil Ibn Ahmad and classifying them, and then dealing with them with study and analysis, in the light of the writings of the ancients and modernists, and a statement of Ibn Al-Shjari's position on them, trying to coexist with the reader For the text of Ibn al-Shjari, in which there was an opinion of al-Khalil - and this is in light of what I identified of the investigations and demands, taking the descriptive-analytical approach in dealing with those views, and then the title of the research was "Al-Khalil bin Ahmad's morphological and grammatical views in Amali Ibn al-Shjari, seeking from Behind him is the identification of Al-Khalil bin Ahmed's morphological and grammatical views on Ibn Al-Shjari's ambiguities, and he dealt with them with study and analysis, and then Ibn Al-Shjari's position on them. **Keywords:** keywords; keywords; keywords; keywords; keywords; keywords.

Amali Ibn Al-Shjari, Al-Khalil Ibn Ahmad, grammatical views, morphological views.

. مقدمة:

يعد كتاب أمالي ابن الشجري من الكتب المهمة في الخلاف النحوي وأكثر مصنفاته شهرة وذيوعاً، فقد اشتمل على جملة صالحة من أصول النحو وفروعه، بل إنه عرض لمسائل منه لا تكاد توجد في كتب النحو المتداولة... وابن الشجري واحد من هذا النفر الكريم الذين عرفوا للغتهم حقها، من دقة النظر، و حسن الفقه، وكريم الرعاية.

ولقد عكف على ذلك الحصاد الطيب الذي سبق به الأوائل : شارحا ومفسرا، ومتعقبا وناقدا ومستدركا... ويمثل ابن الشجري ومن إليه من نخاة القرنين الخامس والسادس حلقة الوصل بين المتقدمين من النحاة و المتأخرين، فقد كان لقرب هذا الجيل من المنابع الأولى بالتلقي والمشاهدة وما ظفر به نخاة هذا الجيل أيضا من الكتب والمصنفات التي عمرت بها دور العلم وخزائن المكتبات، قبل أن تعصف بها عوادي الناس والأيام، كان لذلك كله فضل حفظ آراء المتقدمين مما أمد النحاة المتأخرين بذلك الفيض الزاخر من الوجوه والآراء (الشجري، 1992، صفحة 8/1) ، وكونه من شراح سيبويه وأبي علي الفارسي، فقد حفظ لنا نصوصا وشواهد عن سيبويه، سواء أكانت في المطبوع من الكتاب أم ليست في المطبوع منه، وهو ما ترتب عليه ذكر نصوص وآراء للخليل، على اعتبار قيام (الكتاب) على آراء الخليل، كما أن كتاب الأمالي يتمتع بالشهرة وبعد الصيت، وثناء العلماء عليه أضف إلى ذلك ما يتمتع به ابن الشجري من دقة النظر والفصاحة وحسن الكلام، وحلو الألفاظ، وحسن البيان و الفهم و الإفهام (الشجري، 1992، الصفحات 9/1-10)

المبحث الأول : آراء الخليل الصرفية في أمالي ابن الشجري:

أ- بيان أصل كلمة (كائن) :

جاءت الإشارة إلى رأي الخليل فيما يتصل ببيان أصل كلمة (كائن)، في المجلس السادس عشر، حيث تعليق ابن الشجري على قول جرير (عطية، 1979، صفحة 244) :

وكائن بالأباطح من صديق يراي لو أصبت هو المصابا

فقال ابن الشجري : " قالوا في معنى (كم) الخيرية : كأين وكائن، مثل كاعن، لغتان كثر استعمالهما، إلا أن الخفيفة أكثر في الشعر، والثقيلة أكثر في القراءة...وأما الخفيفة، فأصلها : كأين، فقدموا الياء على الهمزة، وحركوا كل واحدة منهما بحركة الأخرى، كما يفعلون فيما يقدمون بعض حروفه على بعض، كقولهم في جمع بئر : آبار، والأصل أبآر، فصارت كيئن مثل كيغن، فخففوها كما خففوا نحو ميت، فصار كيئن مثل كيغن، فأبدلوا الياء وهي ساكنة ألفا، فصارت كائن، كما قالوا في النسب إلى طيئ، فيعل، وكان قياسه طيئي، مثل طيعي، كقولك في النسب إلى سيد : سيدي، فقلبوا الياء ألفا بوجود أحد شرطيهما، وهو انفتاح ما قبلها، وإذا كانوا قد قلبوا الياء الساكنة ألفا مع انكسار ما قبلها، فقالوا في النسب إلى الحيرة : حاري، فقلبها مع وجود الفتحة قبلها أسهل" (الشجري، 1992، صفحة 160/1) .

ثم أشار ابن الشجري بعد هذا النص إلى أن ثمة رأيا للبصريين مأثورا عن الخليل، مفاده أن " أصل كائن : كأين، وذلك أنهم قدموا الياء الأولى، وهي الساكنة المدغمة على الهمزة، فانفتحت الياء بانفتاح الهمزة، وسكنت الهمزة بسكون الياء، فصارت : كيأين، مثل كيغن، فلما تحركت الياء، وقبلها فتحة الكاف انقلبت ألفا، والهمزة بعدها ساكنة، فحركت الهمزة بالكسر، لالتقاء

الساكنين، فصادفت كسرتها كسرة الياء بعدها، فاستقلوا أن يقولوا : كائين، كما استقلوا أن يقولوا : مررت بقاضي، فأسكنوا الياء، فصادف سكونها سكون النون بعدها، فوجب حذفها لالتقاء الساكنين، كما وجب حذف الياء من قاض، لسكونها وسكون التنوين، فحذفوها، فاتصلت الهمزة بالنون، فصار كائن مثل قاض" (جني، 1993، صفحة 210). وهو ما قال به ابن جني أيضا نقلا عن الخليل وأبي علي الفارسي (الفارسي، 1970، صفحة 393)، مما يدل على أن ثمة عبقرية مبكرة لدى الخليل، أكدها من جاءوا بعده، تلك العبقرية التي يفهم من خلال عدم اعتراض ابن الشجري عليها أن ثمة موافقة منه على رأي الخليل، في أصل كلمة (كائن).

ب- بيان أصل كلمة (ويكأن) :

أشير إلى رأي الخليل فيما يتصل بأصل كلمة (ويكأن) في المجلس السادس والأربعين، حيث حديث ابن الشجري عما حذف منه إحدى اللامين، نحو قولهم : ويلمه، فقال : الأصل: ويل لأمه فحذفوا تنوينه، وأدغموا اللام التي هي لام الكلمة في اللام الجارة، فصار في التقدير: ويل أمه، ثم حذفوا اللام المدغمة وهمزة "أم"، فصار : ويلمه... ولما جرى ذكر "وي" في هذه المسألة رأيت إيراد الكلام فيها، وإيضاح معانيها. قال المفسرون في قوله تعالى : (ويكأن الله يبسط الرزق) معناه : ألم تر أن الله، ومثل ذلك قوله تعالى : (ويكأنه لا يفلح الكافرون)، واختلف فيها اللغويون، فقال الخليل : إنها "وي" مفصولة من "كأن" والمراد التنبيه، وإلى هذا ذهب يونس وسيبويه و الكسائي، وقال أبو سعيد السيرافي: "وي" كلمة يقولها المتنم عند إظهار ندامته، ويقولها المتنم لغيره، والمنبه له، ومعنى كأن الله يبسط الرزق: التحقيق، وإن كان لفظه لفظ التنبيه، فالتقدير: تنبه إن الله يبسط الرزق، أي تنبه لبسط الله الرزق، قال الفراء : معناها في كلام العرب التقرير، كقولك لمن تقرر: أما ترى إلى صنع الله"، فكأنه قيل : أما ترى أن الله يبسط الرزق" (الشجري، 1992، صفحة 180/2).

ففي هذا النص نلاحظ أن ابن الشجري قد أشار إلى اختلاف اللغويين تجاه (ويكأن)، فنص على رأي للخليل، مفاده أنها عبارة عن "وي" مفصولة من "كأن" والمراد التنبيه، وهو ما ذهب إليه يونس وسيبويه والكسائي - على حد قول ابن الشجري - وغيرهم من اللغويين والمفسرين مشيرين إلى أنها كتبت متصلة بكاف التشبيه لكثرة الاستعمال (سيبويه، 1986، صفحة 184/2)، أما الفراء فقد حكى عن بعض النحويين أنها (ويك) موصولة بالكاف، و(أن) منفصلة وهي (ويكأن) تفيد التقرير (الفراء، 1980، صفحة 312/2).

وبذلك نكون إزاء مذهبين قال بإزائهما ابن الشجري: "وأقول : إن كل واحد من هذين المذهبين مذهبي الخليل والفراء وكذلك ما قاله أبو سعيد من أن التقدير: تنبه إن الله يبسط الرزق. كلهن يخرج على ما قاله المفسرون، وأن معنى قوله ويكأن الله يبسط الرزق، معناه ألم تر أن الله يبسط الرزق، وشاهد ذلك قوله تعالى: (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة إن الله لطيف خبير)، فهذا تنبيه على قدرته، وتقرير لها. وقال غير هؤلاء من اللغويين: هي ويلك، وحذفت اللام لكثرة استعمال هذه اللفظة في الكلام، و"أن" من قوله :

(أن الله يبسط الرزق) مفتوحة، بإضمار اعلم، واحتجوا بقول عنترة :

و لقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر أقدم

فالكاف على هذا القول ضمير، فلها موضع من الإعراب. وقال آخرون : هي وي : اسم للفعل، ومعناها : أتعجب، كما تقول: وي لم فعلت هذا ؟ فالكاف في هذا الوجه حرف للخطاب، كالكاف في رويدك، فهي دالة على أن التعجب موجه إلى مخاطب، لا إلى الغائب، وانفتحت " أن" بتقدير اللام، أي أتعجب، لأن الله ييسط الرزق" (الشجري، 1992، صفحة 184/2). وهو ما يتبين من خلاله أن ثمة رأيا مخالفا للمذهبين السابقين، يتزعمه الأخفش، مفاده أنها عبارة (ويلك)، ثم حذفت اللام لكثرة استعمال هذه اللفظة في الكلام، و" أن " من قوله : (أن الله ييسط الرزق) مفتوحة، بإضمار اعلم (الفراء، 1980، صفحة 312/2)، على نحو ما ورد في شعر عنتر في النص السابق، وعليه فالكاف ضمير، له موضع من الإعراب، وهذا الرأي مردود من جهة أنه " لو كانت (ويلك) لكانت (أن) مكسورة، كما تقول : ويلك : إنه قد كان كذا وكذا " (الزجاج، 1988، صفحة 156/4). وثمة آخرون - كما نذكر ابن الشجري - يرون أنها (وي) التي هي اسم للفعل، ومعناها : أتعجب (الفراء، 1980، صفحة 312/2)، كما تقول : وي لم فعلت هذا ؟ والكاف على هذا الوجه حرف للخطاب، كالكاف في رويدك، فهي دالة على أن التعجب موجه إلى مخاطب، لا إلى غائب، وانفتحت " أن " بتقدير اللام، أي أتعجب، لأن الله ييسط الرزق. وأمام هذه الآراء أظن أنه آن الأوان كي أعرب عن رأيي الذي أؤيد فيه كلا من الخليل وسيبويه في قولهما السابقين، ولا سيما أن هذا الرأي هو ما ذهب إليه أغلب النحاة والمفسرين، والمعنى " على أن القوم انتبهوا، فتكلموا على قدر علمهم، أو نبهوا، فقل لهم : أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا، وأما المفسرين فقالوا : ألم تر أن الله (سيبويه، 1986، صفحة 154/2)، و(و كأن) ههنا لا يراد بها التشبيه، بل القطع واليقين".

المبحث الثاني : آراء الخليل النحوية في أمالي ابن الشجري.

المطلب الأول : التعجب.

يعد باب التعجب من المسائل الخلافية الشهيرة بين البصريين و الكوفيين (الأنباري، 1961، صفحة 126/1)، وقد أشير إلى رأي الخليل فيما يتصل بالتعجب في ثلاثة مواضع، من أمالي ابن الشجري، يمكن عرضها فيما يلي :

أولا - أفعال في التعجب فعل :

جاءت الإشارة إلى رأي الخليل، فيما يتصل بكون (أفعال) في التعجب فعلا، في موضع واحد، في المجلس التاسع والخمسين من أمالي ابن الشجري، حيث قال :

" أجمع النحويون البصريون، المتقدمون والمتأخرون : عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وأبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، وأبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، وأبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش... وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيراقي. ومن جاء بعد هذه الطبقة المتأخرة، كأبي الفتح عثمان بن جني... أن أفعال في التعجب من نحو : ما أكرم عبد الله ! فعل، وتابعهم أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي. وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد

الفراء إلى أنه اسم، وتابعه طائفة من الكوفيين " (الشجري، 1992، صفحة 381/2)

فالواضح من هذا النص أن الخليل يقر بكون (أفعل) في التعجب من نحو : ما أكرم عبد الله ! فعلا، وهو ما أجمع عليه النحويون البصريون، المتقدمون والمتأخرون، والأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة، وتابعهم من الكوفيين الكسائي على نحو ما أشار ابن الشجري (المبرد، 1994، صفحة 173/4).

لكن الفراء ومن تابعه من الكوفيين يرون أنه اسم، محتجين بأنه جامد، والفعل بابه التصرف فالجمود مبين للفعلية، فاستحق بمخالفته للأفعال إلا ما شذ منها أن يلحق بالأسماء (الشجري، 1992، صفحة 381/2).

وإزاء ذلك قال البصريون : " ليس جموده لأنه اسم، ولكنه فعل سلب التصرف لأمرين أحدهما : أن واضعي اللغة لما لم يصوغوا للتعجب حرفا يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف، ليكون ذلك أمانة للمعنى الذي حاولوه، فيدل لفظه بلزومه وجها واحدا أنه تضمن معنى ليس له في أصله، فلما دخل معنى التعجب على لفظ آخر. والثاني : أنه إنما لم يصرف، لأن المضارع يحتمل زمانين : الحاضر والمستقبل، وإنما يتعجب في الأغلب مما هو موجود ومشاهد، وقد يتعجب مما مضى، ولا يكون التعجب مما لم يقع، فكرهوا استعمال لفظ يحتمل الدلالة على الاستقبال، لئلا يصير اليقين شكاً، ولما كرهوا استعمال المضارع كانوا لاسم الفاعل أكره، لأنه لا يخص زماناً فلذلك لم يقولوا : ما يحسن زيدا، ولا ما محسن زيدا، واستعملوا لفظ الماضي، والمعنى معنى الحال، لأن التعجب معنى حادث عند رؤية شيء متعجب منه، أو سماعه. ويدل ذلك على أنه ماضٍ في اللفظ دون المعنى، أنه إذا أريد ما مضى قيل : ما كان أحسن زيدا ! فلولا أنه حال في المعنى لما دخلت " كان " حين أريد الماضي، فلهاتين علتين سلبوه التصرف، وليس عدم التصرف بموجب له الاسمية، بدليل أن " ليس و عسى " فعالان غير متصرفين بإجماع، فعدم التصرف في الفعل لعله أوجب له ذلك لا يدخله في حيز الاسم... " (الأنباري، أسرار العربية، 1997، صفحة 76).

وإزاء ما تقدم أؤيد رأي البصريين ومنهم الخليل، ومن ثم أعرج على قول عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري: " والصحيح ماذهب إليه البصريون، وأما ما استدلل به الكوفيون ففاسد. أما قولهم إنه لا يتصرف فلا حجة فيه، ولأننا أجمعنا على أن : عسى وليس فعالان، ومع هذا لا يتصرفان وكذلك ههنا... " (الأنباري، أسرار العربية، 1997، صفحة 78)، وهو ما وصفه ابن يعيش بأنه حق (يعيش، 1990، صفحة 143/7).

ثانيا - التعجب داخل في حيز الخبر، و (ما) التعجبية مبتدأ :

استشهد ابن الشجري برأي الخليل، في المجلس الثالث والثلاثين من أماليه، على أن التعجب داخل في حيز الخبر، فقال : " ومن أخرج التعجب من الخبر، وجعله معنى منفردا على حياله قال إن في لفظه من معنى المبالغة ما ليس في الخبر المحض. والصحيح أنه داخل في حيز الخبر لأنك إذا قلت : ما أحسن زيدا، فكأنك قلت : زيد حسن جدا، وتمثيله عند الخليل وسيبويه : شيء (سيبويه، 1986، صفحة 72/1) أحسن زيدا، وعند الأخفش : الذي أحسن زيدا شيء، وعند آخرين : شيء أحسن زيدا كائن " (الشجري، 1992، صفحة 390/1).

ومن خلال هذا النص يتضح لنا أن ابن الشجري يرى أن التعجب داخل في حيز الخبر مشيراً إلى أن من أخرجوه من الخبر، جعلوه معنى منفرداً على حياله، معللين ذلك بأن لفظ التعجب فيه من المبالغة ما ليس في الخبر المحض (الخالص)، ومما يؤنس ذلك القول قول ابن السراج : " وإنما لزم فعل التعجب لفظاً واحداً، ولم يصرف، ليدل على التعجب، ولولا ذلك لكان كسائر الأخبار، لأنه خبر، ويدل على أنه خبر أنه يجوز لك أن تقول فيه صدق أو كذب " (السراج، 1996، صفحة 98/1)

وقد علل ابن الشجري كونه في حيز الخبر، بأن قولنا ك ما أحسن زيدا، معناه : زيد أحسن جداً، وفي إطار تعضيد هذا الرأي كان الإدلاء بما يراه الخليل وسيبويه في هذا الأمر، حيث صرح بأن تمثيله عندهما : شيء أحسن زيدا، أي أن جملة (أحسن زيدا) في محل رفع خبر (ما)، و (ما) نكرة تامة مبتدأ (سيبويه، 1986، صفحة 72/1)، لا تحتاج إلى ما بعدها ليكون صفة. أما الأخفش، فيرى أن التقدير : الذي أحسن زيدا شيء، وذلك يعني أن (ما) معرفة ناقصة (اسم موصول) في محل رفع مبتدأ، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف، تقديره : الذي أحسن زيدا كائن، وذلك تفسيره أن (ما) نكرة ناقصة، أي موصوفة، في محل رفع مبتدأ، والجملة بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير : شيء أحسن زيدا كائن أو عظيم. وبناء على ذلك، فإن فيما سبق تأييداً من جانب ابن الشجري للخليل، في كون (ما) مبتدأ، وهو ما اتضح - مع التعليل له، أضف إلى ذلك النص على أن قول الخليل وسيبويه أصح، وذلك هو الموضع الثالث الذي جاء فيه رأي للخليل فيما يتصل بالتعجب - في موضع متقدم من الأمالي، في المجلس الثامن والستين، بصدد حديثه عن ضروب " ما " التي استعملتها العرب اسماً، فقال : " والرابع : أن تكون تعجبية، نحو : ما أكرم زيدا، وما أظرفه... و " ما " التعجبية في تقدير : شيء، وموضعها رفع بالابتداء، وخبرها ما بعدها من الفعل والفاعل والمفعول، لأن أفعال التعجبي فعل ماض بإجماع البصريين، ففاعله مضمّر عائد على " ما "، فالتقدير في قولك : ما أحسن أخاك ! على مذهب الخليل وسيبويه : شيء أحسن أخاك. وذهب الأخفش إلى أنها موصولة بمعنى الذي، والجملة التي هي أفعال وفاعله ومفعوله صلتها، و أنها مبتدأ خبره محذوف، فالتقدير : الذي أحسن أخاك شيء. وقول الخليل وسيبويه أصح، لأن التعجب في الإبهام بمترلة الشرط والاستفهام، فإذا حكم بأن " ما " التعجبية موصولة، فإن الصلة تخرجها من الإبهام، من حيث كانت الصلة موضحة للموصول. ويقوي مذهب الخليل وسيبويه أن الكلام على قولهما تام غير مفتقر إلى تقدير محذوف، وأن هذا الخبر المقدّر، فيما ذهب إليه الأخفش، لم يظهر في شيء من كلامهم " (الجرجاني، 1982، صفحة 375/1) .

وهو ما يتضح من خلاله انتصار ابن شجري لرأي الخليل وسيبويه - وهو ما أوافقه عليه - في كون (ما) التعجبية مبتدأ، من منطلق أن القول بكونها صلة يخرجها من الإبهام المراد من صيغة التعجب (الأنباري، أسرار العربية، 1997، صفحة 76)، حيث إن الصلة تتضح بالموصول، أضف إلى ذلك أن ثمة شيئاً مهماً أظهر عبقرية الخليل - بجانب ما تقدم - من خلال كلام - ابن الشجري، وهو أن الكلام على رأي الخليل وسيبويه تام، لا يحتاج إلى تقدير محذوف، وذلك ما يؤنسه قول صاحب أسرار العربية : " وعلى القول الآخر يفتقر إلى تقدير شيء، وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه، مستغنياً عن تقدير، كان أولى مما يفتقر إلى تقدير " (الجرجاني، 1982، صفحة 373/1)، أضف إلى ذلك أنه لا معنى للإضمار من غير فائدة (الجرجاني، 1982، صفحة 375/1) .

المطلب الثاني : - عدم جواز ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط:

جاءت الإشارة إلى رأي الخليل، فيما يتصل بترخيم الثلاثي المتحرك الوسط، في المجلس الرابع والخمسين من أمالي ابن الشجري، حيث حديثه عن الترخيم، فقال : " واختلف النحويون في الثلاثي المتحرك الأوسط، نحو عمر وحسن، فأجاز الكوفيون والأخفش ترخيمه، لأن حركة أوسطه قامت مقام الحرف الرابع، كما قامت حركة القاف من سقر، والطاء من لظى، والدال من قدم (الفارسي، 1970، صفحة 488)، اسم امرأة، مقام الحرف الرابع من زينب، فلم ينصرف في التعريف، ففارق بذلك الثلاثي الساكن الأوسط، كهند و دعد. ولم يجز الخليل وسيبويه (سيبويه، 1986، صفحة 255/2)، ومن أخذ أخذهما ترخيم هذا النحو لخروجه عن حيز الأصول، إذ أكثرها خمسة، وأقلها ثلاث. واتفق الجميع على أن الثلاثي الساكن الأوسط، كبشر وبكر، لا يجوز ترخيمه لأجل الإجحاف به، لسكون أوسطه، وقلة عدده " (الشجري، 1992، صفحة 304/2)، ففي هذا النص يصرح ابن الشجري باختلاف النحويين في مسألة ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط نحو عمر وحسن، حيث ذكر أن الكوفيين والأخفش يجيزون ترخيمه، ومسوغ ذلك عندهم أن حركة أوسطه قامت مقام الحرف الرابع، كما قامت حركة القاف من سقر، والطاء من لظى، والدال من قدم اسم امرأة مقام الحرف الرابع من زينب، فلم ينصرف في التعريف، ففارق بذلك الثلاثي الساكن الأوسط، كهند ودعد " و ذلك نحو قولك في عنق " ياعن "، وفي حجر " ياحج "، وفي كتف " ياكث "، وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق " (الأنباري، أسرار العربية، 1997، صفحة 132).

وإزاء ذلك كان لابد من عرض الرأي الآخر المتمثل في رأي الخليل و سيبويه - وهو ما يؤيده الباحث - ذلك الرأي الذي لم يجز ترخيم هذا الضرب من الأسماء، لخروجه عن حيز الأصول إذ أكثرها خمسة، وأقلها ثلاثة، أما الثلاثي الساكن الأوسط، كبشر وبكر، فقد أشار ابن الشجري إلى اتفاق الجميع على أنه لا يجوز ترخيمه، لأجل الإجحاف به، لسكون أوسطه، وقلة عدده، قال سيبويه : " واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم تكن آخره الهاء. فزعم الخليل - رحمه الله - أنهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء، ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة، وإنما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة أو يصيروه إليها، وكان غاية التخفيف عندهم، لأنه أخف شيء عندهم في كلامهم ما لم ينتقص فكرهوا أن يحذفوا إذ صار قصار همهم أن ينتهوا إليه " (سيبويه، 1986، صفحة 255/2). وهو ما يتفق مع واقع اللغة بناء على ما بين أيدينا من موروث لغوي، ولاسيما أن " الترخيم إنما دخل في الكلام لأجل التخفيف، وما كان على ثلاثة أحرف، فهو على غاية الخفة، فلا يحتمل الحذف، لأن الحذف منه يؤدي إلى الإجحاف به " (الأنباري، أسرار العربية، 1997، صفحة 132).

الخاتمة :

وبوصلنا إلى خاتمة البحث، نكون قد حاولنا، تسليط الضوء على الخليل بن أحمد الفراهيدي من خلال آرائه الصرفية والنحوية في أمالي ابن الشجري، من منطلق تأصيل آراء المتقدمين ومن أبرزهم الخليل والاعتزاز برصيده اللغوي وبيان عناية القدماء بتراث الخليل وتحليل آرائه النحوية ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها نذكر :

1- لئن اشتهر الخليل بعلم العروض وكتاب العين، فإن بين دفتي الكتب القديمة ما يعلن عن عبقريته، ولا سيما كتاب سيبويه، بالإضافة إلى ما تلاه من مؤلفات القدماء، على نحو ما اتضح لنا في أمالي ابن الشجري، متضمنا كثيرا من المسلمات في الدرسين، الصرفي والنحوي، تلك المسلمات القائمة على أساس من علاقة المبنى بالمعنى عند الخليل، فوق كونها آراء تشكل ما يمكن اعتباره إضافة أو توضيحا لآرائه في مؤلفاته، أو في كتاب سيبويه، ومن ثم فقد اتضح - بما لا يدع مجالا للشك - أن الخليل بن أحمد يستحق أن يلقب بعبقري العربية.

2- تبين أن من أمارات عبقرية الخليل - وبصره بالصرف - تنبئه إلى أن الصرف ميزان العربية، به تعرف أصول كلام العرب، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به.

3- تبين أن الصرفيين قد اعتمدوا في دراستهم الإعلال والإبدال على ما لاحظوه من خصائص اللغة العربية، فيما بين أيديهم من موروث لغوي، وأهم هذه الخصائص الاشتقاق في اللغة، واعتماد كل مجموعة من الكلمات على أصل ثلاثي، يتشكل في عدد من الصيغ، تكشف عنه نظم المعاجم العربية، وهذا هو الأساس الأول. أما الأساس الثاني، فهو مراعاة الانسجام والتناسق الصوتيين أو ما سموه بالمناسبة الصوتية في الكلمة، ولذلك عللوا حدوث الإعلال بأنه للتخفيف، وهذا الأساس في واقع الأمر ليس إلا تعليلا للأساس الأول، على حد تعبير أستاذي الدكتور محمد حماسة.

4- ظهر من خلال البحث أن آراء الخليل الصرفية والنحوية في أمالي ابن الشجري قد جاء جلها بصدد اعتراض ابن الشجري على النحويين، أو تأييد رأي ما له دون الاعتراض - تلك الاعتراضات المتناثرة في الأمالي دعمها ابن الشجري بآراء النحاة، مقيما الأدلة على صحة ما يقول - ومن بينهم الخليل، و ما أسهم في نجاح تلك الاعتراضات، وأبرز أن ثمة عبقرية لدى الخليل، تدعو العقول إلى إعمال النظر فيها حيناً بعد حين.

5- من خلال العرض لآراء الخليل في الأمالي تبين عدم موافقة ابن الشجري النحويين على بعض الأمور، وذلك مرجعه إلى انتهاء ابن الشجري إلى تراث نحوي ضخم من علم الأقدمين فأخذ يقلب فكره، ويشحذ ذهنه في تبصره والتعمق فيه، و لم يرض أن يكون مقلدا تابعا لمن سبقه من النحاة، فكان منه اعتراض عليهم. وعلى الرغم من اعتراض ابن الشجري على الخليل بن أحمد، في بعض المواضع، فإن ذلك لم يمنعه من تأييد مذهب الكوفيين، في كثير من المسائل على مدار البحث، أضف إلى ذلك أن انتهاء ابن الشجري إلى تراث نحوي ضخم قد جعل الأمالي يشتمل على آراء للخليل، ليست بمؤلفاته أو بكتاب سيبويه.

6- اتضح أن لدى الخليل وعيا باللغة الشعرية، لا يقتصر على كونه لغويا خبيراً بالعروض فحسب، بل كان على وعي بأن لغة الشعر تختلف عن لغة النثر، فلها خصائصها التي تميزها عن لغة النثر.

قائمة المراجع:

- ابن الأنباري. (1997). أسرار العربية. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الأنباري. (1961). الإنصاف في مسائل الخلاف. القاهرة: مطبعة السعادة.
- ابن السراج. (1996). الأصول في النحو. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن يعيش. (1990). شرح المفصل للزمخشري. القاهرة: مكتبة المتنبّي.
- أبو علي الفارسي. (1970). المسائل البغداديات. بغداد: مطبعة العاني.
- الجرجاني. (1982). المقتصد في شرح الإيضاح. العراق: دار الرشيد.
- الزجاج. (1988). معاني القرآن. بيروت: عالم الكتب.
- الفراء. (1980). معاني القرآن. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- المبرد. (1994). المقتضب. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- جرير بن عطية. (1979). الديوان. القاهرة: دار المعارف.
- سيبويه. (1986). الكتاب. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- عثمان بن جني. (1993). سر صناعة الإعراب. دمشق: دار القلم.
- هبة الله بن الشجري. (1992). الأمالي. القاهرة: مكتبة الخانجي.